



المملكة المغربية

تدخل رئيس الوفد المغربي باسم المملكة المغربية

سيدتي الرئيسة :

بمناسبة انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العربي للحد من الكوارث الطبيعية، اسمح لي سيدتي الرئيسة بأن أتقدم باسم المغرب والوفد المرافق لي بالشكر للحكومة المصرية على استضافتها لهذا المؤتمر والشكر أيضا موجه للسكرتارية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية وخاصة السيدة مارجرتا فالشتروم الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على الجهود التي تبذلها مع فريقها، لتشجيع قيام حوار بناء بالمنطقة العربية خاصة وعلى الصعيد الدولي عامة في إطار هيئة الأمم المتحدة حول هذا الموضوع الإنساني والمهم.

سيدتي الرئيسة

إن الإصلاح الهيكلي للحكامة الدولية الخاصة بالحد من آثار مخاطر الكوارث، أصبح أنيا من أهم البوادر المصرية التي يجب القيام بها. زيادة على ذلك فتنامي أخطار التغيرات المناخية العالمية، الدافعة إلى تفاقم الأخطار الطبيعية وخاصة بالجزر والمناطق الساحلية، يتطلب منا أكثر من أي وقت مضى أن نعمل جادين على وضع ميكانيزمات مؤسسية جديدة، وميكانيزمات مالية مدروسة وتشجيع

الشراكة المبنية على الأسس المتعارف عليها بالهيئة الأممية وخاصة من ناحية الحكامة الجيدة والتمويل الموجه الصائب للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

يعد التغير المناخي من محركات مخاطر الكوارث في الوطن العربي ونلاحظ هذه التأثيرات السلبية لتغيرات المناخ من جفاف وتصحر وسيول الخ.. وكل هذا ينعكس سلبا على الأمن الغذائي.

يولي المغرب أهمية كبيرة لإشكالية التغيرات المناخية، وهذا ما يدفعه من اجل اقتراح استضافته الدورة 22 لمؤتمر الأطراف المزمع عقدها في إطار "الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية". وفي هذا الصدد، يطلب المغرب دعم هذا المقترح المغربي من طرف الدول العربية.

سيدتي الرئيسة

في نظرنا، يجب على الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث أن تأخذ بعين الاعتبار الإطار الجديد للدينامية المتعددة الأطراف لمكافحة والقضاء على الفقر في أفق 2030. المطلوب من الإستراتيجية الدولية ما بعد 2015 أن تعمل بكيفية موازية ومتناغمة مع أنشطة فريق العمل الخاص بالتنمية المستدامة والذي تركز أهدافه على التقليل من آثار الفقر وكذا ديمومة الموارد الطبيعية.

الكوارث تؤدي إلى تفاقم معضلة الفقر، ولهذا وجب أن نضع إستراتيجية متناسقة بين الحد من الكوارث والحد من معضلة الفقر المتفشي في بعض الدول والتي هي أصلا الأكثر تعرضا لمخاطر الكوارث، وتكون نتائجها جد مضررة بالاقتصاد وبساكنة هذه الدول وفي نظرنا أيضا ومنطقيا يجب العمل على تخفيف آثار الحروب في بعض الدول كي يمكن للإستراتيجية الدولية للحد من المخاطر أن تصل إلى أهدافها المسطرة . فإمكانيات التدخل أو التخفيف من آثار الكوارث بهذه الدول تكون جد ضعيفة جراء الحروب والنزاعات المعقدة والمتنوعة.

إن نجاح سياسة الحد من مخاطر الكوارث تبقى رهينة بمدى انخراط الدول في ضرورة وضع الأسس الملائمة والمؤدية إلى تنمية مستدامة لصالح المجموعات المكونة للدول بما فيها الجهات الحكومية والغير الحكومية . فمن الملاحظ أن الدول المنخرطة في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من أثار التغيرات المناخية والبيئية والاستراتيجيات ذات الصلة تدعم تفعيل الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث والتي نحن بصدد النقاش حولها ومحاولة وضع أسس جديدة ومتفق عليها لنجاح هذه الاستراتيجية في أفق ما بعد 2015.

الإيمان بالتنمية المستدامة هو الإيمان بالسياسات طويلة المدى وكذلك هو الإيمان بجدوى وفعالية الوقاية للحد من مخاطر الكوارث.

إطار عمل هيوغو ما بعد 2015 للحد من مخاطر الكوارث على غرار أهداف الألفية التنموية وأهداف التنمية المستدامة، يقترح وضع تقييم حازم في إطار لقاءات سياسية على مستوى عال وتكون الاجتماعات تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بكل لجانه الفنية والإقليمية والدائمة وكذا مختلف هيئاته، ومن بين الخلاصات السياسية المرتقبة من أشغال المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث الذي سينعقد بسانداي باليابان في العام المقبل هو إعطاء للمنتديات الجهوية للحد من مخاطر الكوارث الوسائل الضرورية لضمان ملائمة الخاصيات الجهوية والخاصيات الدولية، وفي هذا الإطار وبتكامل مع الدول الأفريقية، نتمنى أن تكون للدول العربية منتدى جهوي عربي فاعل لتقوية قدراتنا وتبادل الخبرات في هذا المجال.

سيدتي الرئيسة :

يقترح المغرب أن يستبدل " الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث " بالإستراتيجية الدولية لتدبير والحد من مخاطر الكوارث وذلك لتفعيل التوجهات الحالية للتنمية المستدامة وفي هذا الإطار يعطي المغرب أهمية كبيرة للإستراتيجية الجهوية للحد من المخاطر وذلك على الصعيد العربي، الإفريقي والأورومتوسطي، ونتمنى من هيئة الأمم المتحدة أن تدعم الدول الأكثر تضررا من هذه المخاطر وأن يتم وضع مؤشرات لتقييم مدى تقدم تفعيل إطار العمل ما بعد 2015.

بصفة عامة، يجب أن تدخل أولويات إطار عمل هيوغو ما بعد 2015 ضمن السياسات العامة للدولة الخاصة بالوقاية من الكوارث ويقترح أن يكون تمويل وتفعيل هذه السياسات والإستراتيجية محسوب على ميزانية الدولة بالأساس ضمن تشييد البنيات التحتية الملائمة والمطابقة للمعايير الدولية من حيث السلامة وقدرة هذه البنيات من مجابهة مخاطر الكوارث.

من بين أولويات إطار عمل هيوغو بعد 2015 هو إعطاء أهمية قصوى للمدارات الحضارية وتقييم المنشآت التحتية كالمدارس، المستشفيات والبنيات العمومية الحيوية عامة.

سيدتي الرئيسة :

كجميع الدول المنخرطة في هذه المنهجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث، يضع المغرب الثقة الكاملة في سكرتارية الإستراتيجية الدولية، وجامعة الدولة العربية، ونشجع كل المبادرات التي ترمي إلى بلورة الجهود الرامية إلى ترسيخ تحالف حقيقي شمال جنوب وجنوب جنوب حول موضوعنا هذا ألا وهو العمل على الحد من مخاطر الكوارث وتبادل الخبرات بين الدول لما فيه صالح للشعوب الأمامية عامة وللشعوب العربية خاصة.